

الأصول في النحو

سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن بحضرتك طويلاً فيقع لبسٌ فأما إذا كان شيئان طويلاً لم يجر إلا أن تذكر الإسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملاً وقد ذكرته مفصلاً واعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفةً كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرةً ولا يجوز أن تكون الصفةُ أخص من الموصوفِ إلا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بزیدِ الطویلِ فالطویلُ أعم من زیدِ وحدُهُ والأشياء الطوال كثيرةٌ وزیدُ وحدُهُ أخص من الطویلِ وحده فإن قال قائل : فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم قيلَ له : هذا كانَ يكونُ واجباً لو ذكرَ الوصفَ وحدهُ فقلتُ : مررتُ بالطویلِ لكانَ لعمري أعم من زیدِ ولكنك إذا قلتُ : بزیدِ الطویلِ كان مجموع ذلك أحسن من زیدِ وحده ومن الطویلِ وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد .

واعلم : أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة ولم تكن اسماً وصفت به مبهماً .

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول : مررتُ بزیدِ وعمروِ وبكرِ الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول : مررتُ بالزیدینِ الراكبِ والجالسِ والضحكِ فتجمع الإسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول : مررتُ بهذينِ : الراكعِ والساجدِ وأنت تريد الوصف لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيدهِ وتثنيته وجمعه ليكون مطابقاً له لا يفصل أحدهما عن الآخر .

مسائل من هذا الباب .

تقول : إن خيرهم كلهم زیدُ وإن لي قبلكم كلکم خمسين درهماً وإن خيرهما كليهما أخوك لا يكون (كلايهما) من نعت (خيرِ) لأن خيراً واحداً